

اقتصاديون يتوقعون تخفيف الاحتياطي الفيدرالي وتيرة رفع الفائدة



يتوقع خبراء اقتصاد أن يخفف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وتيرة رفع معدلات الفائدة الأسبوع المقبل، فيما يتأثر الاقتصاد بأقوى الخطوات منذ عقود بهدف كبح التضخم.

لكن الزيادة نصف نقطة التي يتوقع المحللون أن يروها في معدل الإقراض الأساسي للاحتياطي الفيدرالي ستشكل مع ذلك زيادة حادة، في وقت يكافح المصرف لتخفيف الطلب في الولايات المتحدة على أمل خفض أسعار المواد الاستهلاكية.

وتعاني العائلات في أكبر اقتصاد في العالم ارتفاعاً حاداً في الأسعار، بينما تفاقم الوضع جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة نتيجة الحرب في أوكرانيا.

• كلفة الاستدانة

وفي مسعى لزيادة كلفة الاستدانة، رفع الاحتياطي معدلات الفائدة ست مرات هذا العام أربع منها بـ0.75 نقطة، ليصل المعدل إلى ما بين 3.75 و4 في المئة.

وقال أورين كلاشكين من «أكسفورد إيكونوميكس» إنه «نعتقد بأن الوضع مهياً لزيادة (بنصف نقطة) هذا الشهر»،

بينما تظهر قطاعات تتأثر بشكل بالغ بمعدلات الفائدة مثل العقارات والتضخم مؤشرات على التحسن. وسيتم الإعلان عن النتيجة بعد اجتماع لتحديد السياسات يستمر ليومين تعقده اللجنة الفيدرالية للأسواق المفتوحة اعتباراً من الثلاثاء. ويتابع صانعو السياسات عن كثب زيادة الأجور، نظراً للمخاوف من أن زيادة الرواتب ستفاقم الضغوط المرتبطة بالتضخم.

• زيادة الأجور

وقال مارتن وورم من «موديز أناليتكس» إن «مصدر القلق الرئيسي بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي هنا هو في الحقيقة زيادة الأجور»، مضيفاً أنه من المستبعد أن يخفف «الفيدرالي» سياساته إلى أن يتم تحقيق تطور منسجم في هذا المجال.

وأفاد وورم: «لا يعني ذلك بالضرورة أنه سيواصل رفع المعدلات إلى ما لانهاية، لكنه يعني أن المعدل سيزداد قليلاً ويبقى مرتفعاً على مدى العام المقبل».

وفي ظل معدل أساسي أعلى، بات الحصول على قروض من أجل شراء السيارات والعقارات أو توسيع الأعمال التجارية أكثر كلفة.

ورغم خطوات الاحتياطي الفيدرالي الملموسة، بقي معدل التضخم في أسعار المواد الاستهلاكية عند 7.7 في المئة في أكتوبر بينما بقيت المكاسب في قطاع التوظيف قوية، ما أثار قلق الأسواق من إمكانية تمديد حملته المتشددة.

• مراكز دعم أساسية

وذكر خبير الاقتصاد لدى «آي إن جي» جيمس نايتلي أن «سوق الوظائف القوي وارتفاع الأجور وكشف ميزانية العائلات القوي.. تشكل مراكز دعم أساسية للطلب، وأشار إلى أن ثروات العائلات ازدادت بمبلغ قدره 30 تريليون دولار منذ بدء الوباء، ما سمح للمستهلكين باستخدام مدخراتهم مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

وقال: «لكننا نشهد استخداماً أكبر للقروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان لتمويل الإنفاق، ما قد يلمح إلى بعض مؤشرات الضغط وبأن جهود العائلات للمحافظة على مستوياتها المعيشية بدأت تنفذ».

وحذر رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول من أنه سيتعين على الأرجح إبقاء السياسة النقدية مشددة «لبعض الوقت» وإن حل موعد تخفيف وتيرة رفع المعدلات في ديسمبر.

وأضاف في خطاب أن توقيت هذا التخفيف أقل أهمية من الأسئلة بشأن أي مدى سيحتاج المسؤولون لرفع المعدلات والمدة التي سيتعين عليهم خلالها إبقاء السياسات تقييدية.

وبينما يعتقد العديد من خبراء الاقتصاد وجود احتمال نسبته 50-50 بحدوث ركود، بحسب وورم، سيعني ذلك على الأرجح انكماشاً ضئيلاً في إجمالي الناتج الداخلي.

• توقعات إيجابية

قال وورم: «ما لا يمكننا توقعه بالضرورة هو أزمة مالية كبيرة كتلك التي شهدناها العام 2008.. ما زالت قطاعات الاقتصاد الكبرى في وضع جيد للغاية».

وانتعش الاقتصاد الأمريكي بقوة بعد كوفيد ما أدى إلى تحسن الأجور بينما حققت الأعمال التجارية الأمريكية أيضاً أرباحاً في فترة الإغلاق، ما ساهم في صمود الاقتصاد رغم تشديد الاحتياطي الفيدرالي القيود بشكل كبير.

وذكر نايتلي أن صانعي السياسات يحافظون على عقلية أن خطر القيام بالقليل يتجاوز خطر اتخاذ الكثير من الإجراءات. وأضاف «سيتحملون الركود لضمان هزيمة التضخم».

((أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024